

تأريخ تدوين الحديث (٣)

الشيخ محمد هادي اليوسفي الغروي

عرض الكاتب في ما مضى من الأقسام بعض المواقف من رواية الحديث وكتابه وهنا يعرض موقف عثمان ومعاوية من رواية الحديث .

مركز تحقيقات كميتر علوم إسلامي

الله ﷺ لم أسمع به على عهد أبي بكر ولا عهد عمر^(١).

وروى الرامهرمزي بإسناده عن السائب بن يزيد قال : « أرسلني عثمان ابن عفان إلى أبي هريرة ، قال : قل له :

(١) السنة قبل التدوين : ٩٧ نقلًا عن مسند أحمد ١ : ٣٦٣ وقبول الأخبار : ٢٩ .

عثمان ورواية الحديث :

واتبع عثمان أيضاً منحه الخليفة الماضي عمر بن الخطاب ، فقد روى أحمد في (المسند) والخطيب البغدادي في (قبول الأخبار) عن محمود بن لبيد قال : « سمعت عثمان على المنبر يقول : لا يحل لأحد [أن] يروي حديثاً عن رسول

العدد التاسع / «الفجر الإسلامي» ٧٣

كتابه (السنة قبل التدوين) في فصل (احتياط الصحابة والتابعين في رواية الحديث) فقال: «وروي عن أمير المؤمنين عثمان (رضي الله عنه) أنه أتبع منهج الخليفة الراشد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ومنع الإكثار من الرواية»^(٢) فرجع بكلامه هذا على ما ادّعاه لعمر أنه لم ينه عن رواية الحديث وكتابه مطلقاً بل إنما نهى عن الإكثار منها، وقد ردناه هناك وأثبتنا أن المستفاد من مجموع ما ورد في نهيه وإباحته - لو كان - إنما هو النهي المطلق إلا ما يسمح به ويبيح مما يوافق أفق تفكيره ونظره، ونرى عثمان هنا ينهى عن كل ما لم يُسمع به أي لم يُسمع به على عهد أبي بكر وعمر، فهو أيضاً يمنع مطلقاً إلا ما أبيع على عهدهما. وأما رواية أبي هريرة وعثمان فقد

يقول لك أمير المؤمنين: ما هذا الحديث عن رسول الله ﷺ؟! لقد أكثرت، لتنتهين أو لألحقنك بجبال دوس»^(١).

ولم يرو عن عثمان في هذا غير هاتين الروايتين، والمستفاد منها:

أن عثمان أيضاً كان تابعاً لمنهج الخليفة الماضي عمر بن الخطاب، في تشديد النكير على مثل أبي هريرة من الرواة، بل قد صرح عثمان بتحريم رواية حديث لم يسمع به هو على عهد أبي بكر وعمر، وقد ظهر مما سبق أن عمر كان قد منع من رواية الحديث وكتابه إلا ما سمح، وقد كان أبو بكر أيضاً على مثل هذا، فمن الواضح إذن أنه لا يترى على عهد عثمان إلا ما أبيع على عهدهما.

وليس في كلمات عثمان هذه ما كان في كلمات عمر مما تمسك به العلماء في توجيه نهى عمر عن الرواية والكتابة، فلم يتكلم العلماء في هذا، ومن الطبيعي إذن أن يكون الكلام كله حول عمر، لأنه هو الأصل في هذا الكلام.

والعجاج روى الرواية الأولى في

(١) السنة قبل التدوين: ٤٥٩، عن الحديث

الفاضل بين الراوي والواحي: ١٣٣.

(٢) السنة: ٩٧.

دليل على عدم رواية مثله عن غيره؟!
وأما الثاني؛ فهو بحث أصولي
موضوعي، والأكثر على حجية أخبار
الآحاد، والعجاج أيضاً احتجّ بكثير
منها، ومن هذا الكتاب نفسه عن
الرامهرمزي أيضاً.

فلماذا وكيف يرد هذا؟! ثم لماذا
يرده وهو يعترف بثبوت مثله عن
عمر؟! فهل من فرق بين الخليفين؟!

ويقول العجاج: «ولو صحت فليس
فيها طعن في أبي هريرة، لأنّه ينهيه عن
الإكثار من الرواية عندما لا تكون هناك
حاجة إلى الإكثار منها»^(٣).

وقد عاين العجاج في تقييده النهي
المطلق في هذه الرواية من دون وجود أي
مقيّد أو مخصّص، إلى ما قاله من التأويل
في نهى عمر، وقد ردّنا عليه تأويله
هناك، ويكفيه هنا عدم الدليل له عليه.
وقد ذكر بعضهم خوف اختلاط

رواها العجاج تحت عنوان: (أبي هريرة
وعثمان) في ترجمة أبي هريرة من الفصل
الأوّل من الباب الخامس من كتابه، في
تراجم أعلام الرواة من الصحابة، فقال:
«لم يذكر مصدر موثوق به أنّ عثمان
كذب أبا هريرة - كما ادّعى النّظام
وغيره - كما لم يثبت أنّه طعن فيه أو منعه
من التحديث، وكل ما هنالك رواية
ذكرها الرامهرمزي قال: حدثنا عبيد
الله بن هارون بن عيسى - ينزل جبل
رامهرمز - حدثنا إبراهيم بن بسطام،
حدثنا أبو داود، عن عبد الرحمن بن أبي
الزياد، عن محمد - قال - أظنّه ابن
يوسف، قال: سمعت السائب بن يزيد
يحدث قال: «^(١) فذكر الخبر، ثم قال:
«ولكن هذا الخبر روي عن عمر بن
الخطاب، ولم نر إلا هذه الرواية عن
عثمان رضي الله عنه»^(٢). فكأنّه ردّ هذا
الخبر بدليلين: الأوّل: أنّ هذا الخبر
روي عن عمر، والثاني: أنّها رواية آحاد.
ونحن لا نعرف وجه الدلالة في
الأوّل؛ فهل أنّ رواية هذا الخبر عن عمر

(١) السنّة: ٤٥٩. (٢) السنّة: ٤٦٠.

(٣) السنّة: ٤٦٠.

الرحمن بن الحارث بن هشام : أن
ينسخوا صحف حفصة، التي تتبعها زيد
بن ثابت فجمعها وهي في العسيب
[جريد النخل] واللخاف [صفائح
الحجارة] والأكتاف، وقطع الأديم،
وصدور الرجال، وكان ذلك بدعوة
عمر، وتخصيص أبي بكر لزيد بن ثابت،
فلبثت عند أبي بكر ثم عند عمر، ثم
دفعها قبل موته إلى ابنته حفصة، فطلبها
منها عثمان وقال للرهط القرشيين
الثلاثة : اكتبوه بلسان قريش فأبى نزل
بلسانهم، حتى نسخوا الصحف في
المصاحف الخمسة - على المشهور -
فأرسلها إلى الآفاق، وأمر بما سواه من
القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن
يحرق ...

إنما أمر عثمان بهذا، لقول حذيفة بن
اليمان له : يا أمير المؤمنين أدرك هذه
الأمّة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف
اليهود والنصارى ! وكان ذلك في أواخر

الحديث بالقرآن سبباً من أسباب عدم
كتابة الصحابة للحديث؛ فردّ هذا أبو
ريّة وقال : «... على أن هذا السبب الذي
يتشبهون به قد زال بعد أن كتب القرآن
في عهد أبي بكر، وبعد أن كتب مرّة
أخرى في عهد عثمان، ووزعت منه نسخ
على الأمصار، وأصبح من العسير - بل
من المستحيل - أن يزيدوا على القرآن
حرفاً واحداً... وما لهم يذهبون إلى
اختراع الأسباب وابتداع العلل...»^(١).

وقال في موضع آخر : «... بل إننا لم
نجدهم وهم يجمعون القرآن ويدونونه،
وكان ذلك بمشهد الصحابة جميعاً : أن
يقترح واحد منهم أن يجمعوا الحديث
ويكتبوه ! بل انحصرت عنايتهم جميعاً
في جمع القرآن فحسب ! وفي ذلك أقوى
الأدلة وأصدق البراهين على أنّهم لم
يكونوا يعنون بأمر جمع الحديث، ولأن
يكون لهم فيه كتاب محفوظ يسبق على
وجه الدهر كالقرآن الكريم»^(٢).

وإنما أمر عثمان زيد بن ثابت، وعبد
الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد

(١) الأضواء : ٢٨. (٢) الأضواء : ٢٦٩.

الخطيب! فغضب معاوية! فقال له
عبادة: إنك لم تكن معنا حين بايعنا
رسول الله ﷺ بالعقبة - إلى قوله - وأن
نقوم بالحق حيث كنا لا نخاف في الله
لومة لائم، وقال رسول الله ﷺ: إذا
رأيت المداحين فاحثوا في وجوههم
التراب.

وذكر معاوية الفرار من الطاعون في
خطبته، فقال له عبادة: أمك هند أعلم
منك! فأتم خطبته ثم صلى ثم أرسل إلى
عبادة، فنفذت رجال من الأنصار معه
واحتبسهم ودخل عبادة، فقال
معاوية: ألا تتقي الله وتستحي من
إمامك؟ فقال عبادة: أليس قد علمت
أني بايعت رسول الله ليلة العقبة: إنني لا
أخاف في الله لومة لائم؟!!

سنة ٢٤ وأوائل ٢٥ هـ^(١).

ولكن لا نجد واحداً منهم - كما يقول
أبورية - يقترح عليهم أن يجمعوا
الحديث ويكتبوه! بل انحصرت
عنايتهم جميعاً في جمع القرآن فحسب!
وفي ذلك أقوى الأدلة وأصدق البراهين
- كما يقول أبورية - على أنهم لم يكونوا
يعنون بأمر الحديث ولا أن يكون لهم فيه
كتاب محفوظ يبقى على وجه الدهر
كالقرآن الكريم^(٢) وذلك لابعاد الخلفاء
لهم عن ذلك وإنكارهم وتشديدتهم
الشديد على من أراد ذلك، بل بعضه!
بل ضربهم وحبسهم لهم على ذلك! مما
أبعدهم أشد البعد عن هذه الفكرة، فضلاً
عن الاقتراح بها عليهم!

معاوية ورواية الحديث :

معاوية وعبادة بن الصامت : روى
ابن عساكر: أن عبادة بن الصامت كان
مع معاوية، فأذن المؤذن يوماً فقام
خطيب يمدح معاوية ويثني عليه! فقام
عبادة بتراب في يده فحناه في فم

(١) الأضواء: ٢٢١ - ٢٢٢. هذا على المشهور،
وقد رده الإمام الخوئي في (البيان) وقال: إنه
مخالف للكتاب والسنة والإجماع والعقل؛ وأثبت
أنه يجب أن يكون على عهد رسول الله ﷺ وفيه
روايات، ولها قرائن ومؤيدات واعتبارات.
(٢) الأضواء: ٢١٩.

ثم خرج معاوية عند العصر فصلّى ثم أخذ بقائمة المنبر فقال: أيها الناس! إنّي ذكرت لكم حديثاً على المنبر فدخلت البيت فإذا الحديث كما حدّثني عبادة! فاقتبسوا منه فهو أفقه منّي! (١).

نرى أنّ هذا كلّه كان في عصر عمر، مع أنّ عمر كان قد منع من التحديث! فنظن أنّ معاوية كان يخالف عمر في هذا الأمر وكان يخضع للحق حينما كان يحدث بأحاديث رسول الله ﷺ! ولكننا سرعان ما نرى عبادة بن الصامت الصحابي البصري صاحب بيعة العقبة يضيق بمعاوية ذرعاً من قبح مقابلاته ومجاهته له فيما يحدثه به عن رسول الله ﷺ فيقسم بالله أن لا يساكنه بأرض عليه فيها لمعاوية امرة! فبرّد عمر ويستثنيه من امرة معاوية!

روى مسلم في صحيحه (٢) والنسائي في سننه (٣) وابن ماجه في سننه (٤) وأحمد في مسنده (٥) وابن عساكر في تهذيبه (٦) واللفظ لمسلم: أنّ معاوية غزا غزاة كان

فيها عبادة بن الصامت، فغنموا فيما غنموا آنية من فضة، فأمر معاوية رجلاً أن يبيعه في اعطيات الناس، فتسارع الناس إلى ذلك - وفي سنن النسائي: فرأى الناس يتبايعون قطع الذهب بدنائير منه وقطع الفضة بدراهم منها، وفي تهذيب ابن عساكر: يباع الإناء بثلي ما فيه أو نحو ذلك - رجع إلى لفظ مسلم - فبلغ عبادة بن الصامت، فقام فقال: إنّي سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة... إلا سواءً بسواء، وعيناً بعين، فمن زاد أو ازداد فقد أربى، وعند ابن ماجه: فقال: يا أيها الناس! إنكم تأكلون الربا، إنّي سمعت رسول الله يقول: لا تبتاعوا الذهب بالذهب إلاّ

(١) تهذيب ابن عساكر ٧: ٢١٠-٢١١، وسير

أعلام النبلاء ٢: ٢.

(٢) صحيح مسلم ٥: ٤٦.

(٣) النسائي ٢: ٢٢٢.

(٤) ٧: ١. (٥) ٥: ٣١٩.

(٦) ٧: ٢١٢.

لا امرة لك عليه، واحمل الناس على ما قال، فإنه هو الامر.

فلم يكن معاوية بد بعد هذا إلا أن يسمع له ويطيع! فلم يقع بينهما شيء حتى مضى عمر، وبويع عثمان، واستوزر مروان، واستبشر أبو سفيان، وبطر ابن أبي سفيان، فجُوهر بحمل الخمر بحجة أنها من متاجر أهل الذمة! وبصر بها عبادة بن الصامت - وهو بالشام - فقال: ما هذه؟ فقيل: خمر - يباع لفلان - ولم يذكر اسم فلان فلعله ابن أبي سفيان - فأخذ شفرة من السوق فقام إليها، فلم يذر فيها راوية إلا بقرها.

بعد أن ولي معاوية الأمر بعد الخلفاء أعلن المنع:

روى الخطيب عن عبد الله بن عامر اليحصبي قال: «سمعت معاوية على المنبر بدمشق يقول:

أيها الناس! إيتاكم وأحاديث رسول الله ﷺ إلا حديثاً كان يذكر على عهد عمر، فإن عمر كان يخيف الناس في الله

مثلاً يمثل لا زيادة بينهما ولا نظرة - رجع اللفظ إلى مسلم - فرد الناس ما أخذوه؛ فبلغ ذلك معاوية فقام خطيباً فقال: ألا ما بال رجال يتحدثون عن رسول الله أحاديث قد كنا نشهده ونصحه فلم نسمعها منه؟! فقام عبادة بن الصامت فأعاد القصة ثم قال: لنحدثن بما سمعنا من رسول الله ﷺ وإن كره معاوية، أو قال: وإن رغم، ما أبالي أن لا أصحبه في جنده ليلة سوداء، وفي مسند أحمد والنسائي: إني والله لا أبالي أن لا أكون بأرض يكون بها معاوية. وعند ابن ماجه: فقال له معاوية: يا أبا الوليد! لا أرى الربا في هذا إلا ما كان من نظرة! فقال عبادة: أحدثك عن رسول الله ﷺ وتحديثي عن رأيك! لن أخرجني الله لا أساكنك بأرض لك علي فيها امرة! فلما قفل لحق بالمدينة، فقال له عمر: ما أقدمك يا أبا الوليد؟ فقص عليه القصة، فقال: ارجع - يا أبا الوليد - إلى أرضك، قبح الله أرضاً لست فيها وأمثالك. وكتب إلى معاوية:

عز وجل^(١). ولكن بين أيدينا ما يدل على أنه لم يكن يقصد الجميع بهذا النهي بل كان يستثني من الناس أناساً: فكتب إلى المغيرة بن شعبة: أكتب إلي بشيء سمعته من رسول الله ﷺ فكتب المغيرة إليه: إنه كان ينهى عن القيل والقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال^(٢) وترك للقاريء أن يتساءل: لماذا يا ترى كتب إلى المغيرة بن شعبة فقط؟ وما الوجه في انتخابه لمنصب (وعاظ السلاطين)؟

ولماذا لم يكتب إلى غيره؟ وهل انحصر المحدثون في شعبة فقط؟ أم هل امتدوا؟ والآن ألا تصدق معي قول أبي جعفر جمعت الأحاديث عنده فقط؟

وللإجابة على هذه الأسئلة مجال طويل، والحديث ذو شجون! معاوية وأبو هريرة:

وإذا كان يكتب إلى المغيرة بن شعبة يطلب منه أن يكتب إليه بشيء سمعه من النبي ﷺ فقد دعا إلى نفسه شيخ المضيرة أبا هريرة الدوسي ورحب به

وأباح له بل أمره أن يحدث بأشياء، سمعها من النبي ﷺ أم لم يسمعها منه بل من معاوية! ولذلك فلم يقيد بما قيد به غيره وهدد فقال: «إياكم وأحاديث رسول الله ﷺ إلا حديثاً كان يذكر على عهد عمر» فقد مر أن عمر كان يضيق أبا هريرة على رواية الحديث - على قلة ما كان يرويه على عهده - ولم ينقل أن معاوية ضيق يوماً أبا هريرة على الحديث على كثرة ما كان يرويه على عهده حتى بلغت أحاديثه أكثر من (٥٣٧٤) حديثاً^(٣).

معاوية والوضّاعون:

والآن ألا تصدق معي قول أبي جعفر

(١) أشرف أصحاب الحديث: ٩٩، وردّ الدارمي: ١٣٥، وتذكرة الحفاظ: ١: ٧، وأظن صحيح مسلم، ج ٣، باب النهي عن المسألة، وج ٥ باب الصرف وبيع الذهب.
(٢) أظن تفصيل ما كتبه المغيرة إلى معاوية: فتح الباري ٩: ٩٥.
(٣) السند قبل التدوين: ٤٣٠.

من المذكورين في قول الإسكافي هذا عروة بن الزبير الذي كان عمره يوم قتل علي عليه السلام (١٨) عاماً فلا يتصور أن يحمله معاوية على القول في علي عليه السلام في حياته [أي في حياة علي عليه السلام] وأما بعد وفاته فقد اجتمعت كلمه الأمة (عام الجماعة) بعد مقتله [أي مقتل علي عليه السلام] فلم تبق هناك أية ضرورة للدعاية للأمويين وهم الحكام ويدهم الزمام، وكأنهم لم يأمرؤا بسب علي عليه السلام بعد عام الجماعة ثمانين عاماً! وبجحة أنه لو فعل ذلك فكيف سكت عنه علماء الأمة؟! وكأنهم لم يكونوا في

تقية من بني أمية!

وجواب جميع هذا في التأريخ الأسود فليراجع!

وقد نقل العجاج هذا الكلام عن

(١) السمرقندي البغدادي المتوفى في بغداد ٢٤١هـ.

(٢) شرح نهج البلاغة ٤: ٦٣، عن كتابه (التفضيل) كما في الصفحة: ٧٣ الجزء نفسه.

(٣) السنة قبل التدوين: ٤٤٢-٤٤٦.

الإسكافي^(١): «إن معاوية حمل قوماً من الصحابة، وقوماً من التابعين على رواية أخبار قبيحة على علي تقتضي الطعن فيه والبراءة منه! وجعل لهم في ذلك جعلاً! فاختلفوا له ما أرضاه! منهم: أبو هريرة، وعمر بن العاص، والمغيرة بن شعبة، ومن التابعين: عروة بن الزبير»^(٢).

ومن العجيب أن شكك فيه العجاج^(٣) بحجة: أن الإسكافي المروي عنه معتزلي متشيع! وكأنه لا يؤمن بهذا القول إلا أن يعترف به اموي متعصب! وحتى لو قاله ذاك لكان ينهم بالتشيع بقوله هذا! وبجحة أن الإسكافي لم يرو له مستنداً! وكأنه حديث لا بد فيه من السند.

وبجحة أن معاوية لم يثبت أنه حمل أحداً على الطعن على علي عليه السلام! وكأنه لم يأمر بسب علي عليه السلام والبراءة منه ولم يقتل الناس على ذلك! وكأنه قتل حجراً وأصحابه على إرث أبيه! وبجحة أن الصحابة جميعاً أسمنى وأرفع من أن ينحطوا إلى هذا الحضيض! وبجحة أن

« يا عائشة ! إن سرّك أن تنظري إلى رجلين من أهل النار فانظري إلى هذين قد طلعا » فنظرت فإذا : العباس ، وعلي بن أبي طالب^(١) .

قال : وقد تظاهرت الرواية عن عروة أنّه كان يأخذه الرمع^(٢) عند ذكر علي عليه السلام فيضربه بإحدى يديه على الأخرى ويقول : وما يغني أنّه لم يخالف إلى ما نهى عنه وقد أراق من دماء المسلمين ما أراق!^(٣)

فأنت ترى في هذا المقطع من كلام الإسكافي : أنّه بعد أن اتّهم عروة بن الزبير بأنّه كان ممن حملهم معاوية على رواية أخبار قسيحة في علي عليه السلام ، واستشهد له بهذين الخبرين ، وذكر عن عبد الرزاق عن معمر أنّها كانا عند الزهري ، وأنّه سأله عنها يوماً فقال :

الإسكافي من شرح النهج لابن أبي الحديد ، ونرى فيه : أنّ الإسكافي بعد ذكره هذا يستشهد لكل واحد من هؤلاء الذين ذكرهم بأخبار منهم في ذم علي عليه السلام ، ويبدأ بعروة بن الزبير فيقول :

« روى الزهري أنّ عروة بن الزبير حدثه . قال : حدثتني عائشة . قالت : كنت عند رسول الله إذ أقبل العباس وعلي ، فقال : يا عائشة ! إنّ هذين يموتان على غير ملّتي ! أو قال : ديني . »

وروى عبد الرزاق عن معمر قال : كان عند الزهري حديثان عن عروة ، عن عائشة في علي [عليه السلام] ، فسألتها عنها يوماً ، فقال : ما تصنع بهما وبحديثهما : الله أعلم بهما ، إنّي لأتّهمهما في بني هاشم .

قال : فأما الحديث الأول فقد ذكرناه .

وأما الحديث الثاني : فهو : أنّ عروة ، زعم أنّ عائشة حدثته قالت : كنت عند النبي ﷺ إذ أقبل العباس وعلي ، فقال :

(١) شرح النهج ٤ : ٦٣ - ٦٤ .

(٢) الرمع : تحرك الأنف غضباً .

(٣) شرح النهج ٤ : ٦٩ ، وهنا يتبيّن سبب بفضه وسببه له عليه السلام حيث يتحرّق على دماء أصحاب أبيه !

في صحيحهما مسنداً متصلاً بعمرو بن العاص قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إن آل أبي طالب ليسوا لي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين»^(١).

ثم لا يعقب عليه بشيء، وكأنه يكتفي بظهور أمر عمرو بن العاص مع معاوية وعلي عليه السلام، فيترك الحكم في صحة روايته لكل ذي مسكة من عقل أو شعور!

ثم يأتي الإسكافي على أبي هريرة منهم فيقول : «وأما أبو هريرة؛ فروي عنه الحديث الذي معناه : أن علياً خطب ابنة أبي جهل في حياة رسول الله ﷺ فأسخطه، فخطب على المنبر وقال : «لا والله ! لا تجتمع ابنة ولي الله وابنة عدو الله أبي جهل ! إن فاطمة بضعة مني يؤذيني ما يؤذيها؛ فإن كان علي يريد ابنة أبي جهل فليفارق ابنتي، وليفعل ما يريد». أو كلاماً هذا معناه.

(١) شرح النهج ٤ : ٦٤.

« ما تصنع بهما وبجديتهما ! الله أعلم بهما؛ إنني لأتُهمهما في بني هاشم » ومعنى هذا : أن راوي الخبر نفسه عن عروة - وهو الزهري عالم بلاط بني مروان - يتهم عروة ثم عائشة في بني هاشم مطلقاً فضلاً عن علي بالخصوص !

إذن : فليس الإسكافي في اتهامه لعروة إلا ناقلاً ذلك عن الزهري، والزهري يتهمهما في بني هاشم حتى ولو لم يكن معاوية قد حملها على ذلك، فهل يشكّ العجاج في صحة نقل هذا عن الزهري ؟ ! وهل إن اتهامهما في بني هاشم شيء يتوقف على تهمة الزهري لهما في ذلك ؟ ! أليس ذلك واضحاً لكل ذي نظر في تأريخهم ؟ ! أم أن الزهري أيضاً معتزلي يتشيع لعلي عليه السلام فلا تقبل تهمة لهما في ذلك ؟ !

ثم يعود الإسكافي على الثلاثة الذين ذكرهم من الصحابة، فيبدأ بعمرو بن العاص فيقول :

«وأما عمرو بن العاص، فروي عنه الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم

والحديث مشهور من رواية الكرايسي^(١).
 ثم روى خبر قدومه العراق مع معاوية عام الجماعة، ثم قال :
 « وأبو هريرة مدخول عند شيوخنا غير مرضي الرواية، ضربه عمر بالدرّة وقال : قد أكثرت من الرواية، وأخربك أن تكون كاذباً على رسول الله ﷺ !
 وروى سفيان الثوري، عن منصور، عن إبراهيم التيمي قال : كانوا لا يأخذون عن أبي هريرة إلا ما كان من ذكر جنة أو نار.
 وروى أبو أسامة عن الأعمش قال : كان إبراهيم صحيح الحديث، فكنت إذا سمعت الحديث أتيتته فعرضته عليه. فأتيتته يوماً بأحاديث من حديث أبي صالح عن أبي هريرة، فقال : دعني من أبي هريرة، إثمهم كانوا يتركون كثيراً من حديثه.
 وقد روي عن علي عليه السلام أنه قال : « ألا إن أكذب الناس - أو قال : أكذب الأحياء - علي رسول الله ﷺ :
 أبو هريرة الدؤسي ». وروى أبو يوسف قال : قلت لأبي حنيفة : الخبر يبيء عن رسول الله ﷺ يخالف قياسنا ما تصنع به ؟ قال : إذا جاءت به الرواة الثقات عملنا به وتركنا الرأي. فقلت : ما تقول في رواية أبي بكر وعمر ؟ فقال : ناهيك بهما ! فقلت : علي وعثمان ؟ قال : كذلك ... فلما رأني أعدد الصحابة قال : والصحابة كلهم عدول ما عدا رجالاً ... ثم عدّ منهم أبا هريرة وأنس بن مالك.
 ثم يروي رواية الشاب من أهل الكوفة معه في جامع الكوفة، ثم يقول : وروت الرواة : أن أبا هريرة كان يؤاكل الصبيان في الطريق ويلعب معهم،
 (١) الحسين بن علي الكرايسي البغدادي صاحب الشافعي له مناظرات مع الإسكافي، توفي ٢٤٨ هـ في وفيات الأعيان ١ : ١٤٥ وذكره السيد المرتضى في تنزيه الأنبياء فقال : « وهو من العداوة لأهل البيت ﷺ والمناسبة لهم والإزاء على فضائلهم ومآثرهم على ما هو مشهور » : ١٦٨.

وقد صحّ عندنا أنّ المغيرة لعنه [عليه السلام] على منبر العراق مرّات لا تحصى» (٢).

والعجاج يعجّ من هذه الافتراءات! على هؤلاء الأصحاب! فيقول: «وقد افترى الإسكافي على الصحابة الذين ذكرهم. وبين ابن العربي في العواصم من القواصم جانباً من أمرهم ومكانتهم ووعيمهم! كسا بينت كتب التراجم سيرتهم» (٣).

وكان ابن العربي يستطيع أن يعصم هؤلاء من هذه القواصم في تأريخهم؟ وكأنّه بإمكانه أن ينكر نكران هؤلاء لحقّ علي عليه السلام وبراءتهم منه وعدواهم له ونصيبهم له البغضاء! وكان كتب التراجم والسير تستطيع أن تمرّ على هؤلاء مرور الكرام فلا تذكر مناكير أعيالهم وأقوالهم!

(١) شرح النهج ٤ : ٦٩.

(٢) شرح النهج ٤ : ٧٠.

(٣) السنّة قبل التدوين : ٤٤٤.

وكان يخطب وهو أمير المدينة فيقول : الحمد لله الذي جعل الدين قياماً وأباً هريرة إماماً ، يضحك الناس بذلك . وكان يمشي وهو أمير المدينة في السوق ، فإذا انتهى إلى رجل يمشي أمامه ، ضرب برجله الأرض ويقول : الطريق الطريق ! قد جاء الأمير ! يعني نفسه . ثم يأتي على المغيرة بن شعبة فيقول : « وكان المغيرة بن شعبة يلعن علياً لعناً صريحاً على منبر الكوفة . وكان بلغه عن علي عليه السلام في أيام عمر أنّه قال : «لئن رأيت المغيرة لأرجمه بأحجاره» يعني واقعة الزنا بالمرأة التي شهد عليه فيها أبو بكر ، ونكل زياد عن الشهادة ؛ فكان يبغضه لذلك ، وغيره من أحوال اجتمعت في نفسه (١) .

وكان المغيرة بن شعبة صاحب دنيا ، يبيع دينه بالقليل النزر منها ، يرضي معاوية بذكر علي بن أبي طالب عليه السلام . قال يوماً في مجلس معاوية : إنّ علياً لم ينكحه رسول الله ابنته حباً ولكنه أراد أن يكافي بذلك إحسان أبي طالب إليه ...

ولم يأمر بسبّه؟! ومن ذكر هذا؟!
وقد كشف العجاج عن نتيجة هرائه
هذا فقال: «فادعاء هؤلاء مردود حتى
يثبت زعمهم! بحجة صحيحة مقبولة!
وكيف نتصور معاوية يمرض الصحابة
على وضع الحديث كذباً وبهتاناً وزوراً،
ليسطعنوا في أمير المؤمنين
علي رضي الله عنه، وقد شهد ابن
عباس رضي الله عنها لمعاوية بالفضل
والعقل والفقهاء! وقد ذكر ذلك البخاري
في صحيحه! فهل هؤلاء أن يتهموا حبر
الأمّة وعالمها بالكذب؟! وبالتشيع
لمعاوية؟!»^(١).

وكأنما الأمر مردّد بين كذب ابن
عباس أو تشيعه لمعاوية ولا ثالث لها،
من الكذب عليه، حتى ولو ورد بين
صاحح البخاري، أو تقيته من سيفه
الغاشم قاتل حجر بن عدي الكندي
 وغيره كثير، وكأنّه لم يرو في التأريخ عبا

ثم لا يكتفي العجاج بدفاعه عن
هؤلاء الشرذمة الذميمة حتى يكر
للدفاع عن أسيادهم بني أمية أيضاً
فيقول: «ثم إن روايات أهل الأهواء
تسربت إلى التأريخ الإسلامي، وخاصة
ما يتعلق بأخبار الأمويين، لأن كتب
التأريخ كتبت بعد بني أمية فشوّهت
سيرتهم! ومع هذا لم يعد التأريخ
الرجال الأمناء المخلصين الذين دونوا
حوادثه بأسانيدها حتى يتميز الحق من
الباطل»^(١).

أنا أستبعد أن يكون العجاج قد كتب
هذه الكلمات بكل وعيه وشعوره!
فليت شعري ماذا الذي يحاول العجاج
هنا أن ينسبه إلى أهل الأهواء؟ أهو
عداء بني أمية لبني هاشم؟! أم عداء
معاوية لعلي عليه السلام؟! أم سبّ معاوية
له؟! أم سبّ بني أمية له؟! أم سبّ بني
مروان له إلى ثمانين سنة؟! وليتني كنت
أدري من هؤلاء الرجال المخلصين الذين
ميزوا الحق عن الباطل؟! فهل أن الحق
هو أن معاوية لم يعاد علياً عليه السلام أبداً؟!!

(١) السنة قبل التدوين: ٤٤٥.

(٢) السنة قبل التدوين: ٤٤٤.

لما عاد من العراق إلى الشام بعد بيعة الحسن عليه السلام واجتماع الناس إليه، خطب فقال: أيها الناس إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لي: «إتتك ستلي الخلافة من بعدي، فإختر الأرض المقدسة، فإن فيها الأبدال» وقد اخترتكم فالعنوا أبا تراب! فلعنوه.

فلما كان من الغد كتب كتاباً ثم جمعهم فقرأ عليهم، وفيه: هذا كتاب كتبه أمير المؤمنين معاوية: صاحب وحي الله الذي بعث محمداً نبياً، وكان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، فاصطفي له من أهله وزيراً كاتباً أميناً! فكان الوحي ينزل على محمد وأنا أكتبه؛ وهو لا يعلم ما أكتب؛ فلم يكن بيني وبين الله أحد من خلقه. فقال له الحاضرون كلهم: صدقت يا أمير المؤمنين!

ثم قال: «وقد روي: أن معاوية بذل لسمره بن جندب مئة ألف درهم حتى يروي: أن هذه الآية نزلت في علي بن أبي طالب ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُغِيبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي

بين ابن عباس ومعاوية عدا هذا، وكأنه لم يرو عنه فيه سوى هذا! وبهذا الخبر المنسوب إلى ابن عباس برأ الخطيب معاوية عن وضع الحديث! وكان الفاضل بل الفقيه من مثل معاوية - على فرض صحة الخبر عن ابن عباس - يصبح معصوماً من الزلل مقطوماً من الخلل! فلا يمكن أن يكون العاقل فاسقاً ولا الفاضل كاذباً ولا الفقيه منافقاً! ولعمري كم من عاقل فاسق وفاضل كاذب وفقه منافق دجال!

وكان فيما احتج به العجاج لإنكار أن يكون معاوية قد حمل الناس على وضع الرواية في علي عليه السلام أن قال: «وأما بعد وفاته [علي عليه السلام] فقد اجتمعت كلمة الأمة (عام الجماعة) بعد مقتل علي عليه السلام، فلم تبق هناك أية ضرورة للدعاية للأمويين وهم الحكام ويدهم الزمام!»

وقد أجابه الإسكافي فيما رواه عن الواقدي:

قال: «وروى الواقدي: أن معاوية

للخوف والتقية من بني مروان مع طول
المدة وشدة العداوة ! ولولا أن الله تعالى
في هذا الرجل سراً يعلمه من يعلمه لم
يرو في فضله حديث ولا عرفت له
منقبة ! ألا ترى أن رئيس القرية لو
سخط على واحد من أهلها ومنع الناس
أن يذكروه بخير وصلاح، لحمل ذكره
ونسي اسمه وصار - وهو موجود -
معدوماً، - وهو حي - ميتاً».

يروى ابن أبي الحديد هذا عن
الإسكافي هذا ثم يقول: هذه خلاصة ما
ذكره شيخنا أبو جعفر رحمه الله تعالى في
هذا المعنى في (كتاب التفضيل) (٣).

وأنت ترى في هذا الفصل من كلام
الإسكافي أنه قد أجاب على حجج
العجاج، فذكر أن بدء الكتابة بالروايات
المفتعلة وبذل الأموال لوضع الحديث
كان من بعد مقتل علي وصلاح

قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُ الْخِصَامِ * وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى
فِي الْأَرْضِ لِیُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ
وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴿١﴾ وَأَنَّ
الآية الثانية نزلت في ابن ملجم، وهي
قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي
نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ...﴾ (٢)، فلم
يقبل ! فبذل له مئتي ألف فلم يقبل !
فبذل له ثلاثمائة ألف فلم يقبل ! فبذل له
أربعمائة ألف فقبل وروى ذلك !

قال : وقد صح أن بني أمية منعوا من
إظهار فضائل علي عليه السلام، وعاقبوا على
ذلك الراوي له ؛ حتى أن الرجل إذا روى
عنه حديثاً لا يتعلق بفضله بل بشرائع
الدين لا يتجاسر على ذكر اسمه، *توير علوم*
فيقول : عن أبي زينب !

وروى عطاء، عن عبد الله بن شداد
المهاد قال : وددت أن أترك فأحدث
بفضائل علي بن أبي طالب عليه السلام يوماً
إلى الليل؛ وأن عني هذه ضربت بالسيف!
قال : فالأحاديث الواردة في فضله
لولا تكن في الشهرة والاستفاضة وكثرة
النقل إلى غاية بعيدة لانقطع نقلها

(١) سورة البقرة : ٢٠٤ و ٢٠٥.

(٢) سورة البقرة : ٢٠٧.

(٣) شرح النهج : ٤ : ٧٣.

وأما البراءة فلا تتبرأوا مني؛ فإنني ولدت على الفطرة وسبقت إلى الإيمان والهجرة»^(١).

وقد وردت بهذا المضمون روايات مستفيضة عن الأئمة عن آبائهم عن علي عليه السلام كما قال به الشيخ المفيد رحمه الله^(٢) وفي الوسائل منها روايات عديدة.

وقد ورد التصريح عن الإمام الصادق بتكذيب النهي فيها عن البراءة عنه عليه السلام.

كما في موثق مسعدة بن صدقة: قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الناس يروون أن علياً عليه السلام قال علي: متبر الكوفة: أيها الناس إنكم ستدعون إلى سيي، فسبوني؛ ثم تدعون إلى البراءة مني، فلا تتبرأوا مني! فقال عليه السلام: «ما أكثر ما يكذب علي علي عليه السلام! ثم قال: إنما قال: «إنكم ستدعون إلى سيي فسبوني، ثم تدعون إلى البراءة مني،

الحسن عليه السلام، وكان معاوية كان يعرف أن علياً والحسن كانا يحسنان فضحه لو أراد ذلك وهم على الأمر، فلم يتفرغ لذلك إلا بعد أن قتل علي وعزل الحسن عليه السلام فأمّن منها! فلم يكن (عام الجماعة) والصلح جامعاً لهم على الصلاح بل كان مبدأ الافتراق والبدعة. وكان العجاج قد قال: «ولو فعل ذلك فكيف سكت عنه علماء الأمة»؟! وقد أجابه الإسكافي في قوله: «...»

للخوف والتقية... لا يتجاسر علي ذكر اسمه فيقول: عن أبي زينب... وأن عني هذه ضربت بالسيف» فكيف يريد العجاج منهم الاحتجاج علي معاوية؟! وقد أورد ابن أبي الحديد هذا الفصل من كلام الإسكافي في (كتاب التفضيل) في شرحه لقوله عليه السلام: «أما إنّه سيظهر عليكم بعدي رجل رخب البلعوم، مندحق البطن، يأكل ما يجد ويطلب ما لا يجد، فاقتلوه. ولن تقتلوه. ألا وإنّه سيأمركم بسبي والبراءة مني؛ فأما السب فسبوني؛ فإنه لي زكاة ولكم نجاة،

(١) شرح النهج ٤: ٥٧.

(٢) كتاب الأمر بالمعروف للسيد الروحاني:

دين محمد ﷺ ولم يقل: «فلا تتبرؤوا مني» (٢).

وقال أيضاً: حدثني أحمد بن مفضل قال: حدثني الحسن بن صالح، عن جعفر بن محمد عليه السلام قال: قال علي عليه السلام: «والله لتذبحن علي سبي» وأشار بيده إلى حلقه! ثم قال: فإن أمروكم بسبي فسبوني، وإن أمروكم أن تتبرؤوا مني فإنني علي دين محمد ﷺ» ولم ينههم عن إظهار البراءة (٣).

يتبع ...

وإنني لعلي دين محمد» ولم يقل: «ولا تتبرؤوا مني». فقال له السائل: رأيت أن أختار القتل دون البراءة؟ فقال: والله ما ذلك عليه، وما له إلا ما مضى عليه عمار بن ياسر» الحديث (١).

وهذه الموثقة بينما صرحت بتكذيب النهي فيها عن البراءة عنه عليه السلام صرحت أيضاً بتصديق أصل الخبر. وقد روى صاحب كتاب (الغارات) حديث البراءة على غير الوجه المذكور في (نهج البلاغة).

قال: أخبرنا يوسف بن كليب المسعودي، عن يحيى بن سليمان العبدي، عن أبي مریم الأنصاري، عن محمد بن علي الباقر عليه السلام قال: خطب علي منبر الكوفة فقال: «سيعرض عليكم سبي، وستذبحون عليه؛ فإن عرض عليكم سبي فسبوني، وإن عرض عليكم البراءة مني فإنني علي»

(١) الوسائل، الحديث ٢ من الباب ٢٩ من أبواب الأمر والنهي.
(٢) شرح النهج ٤: ١٠٦، ولم أجدتها في (الغارات) المطبوع.
(٣) شرح النهج ٤: ١٠٦، ولم أجدتها في (الغارات) المطبوع.